

المواكبة الاقتصادية

المؤتمرات الدولية لدعم لبنان: بين واقع الأزمة المالية والسياسية الفرنسية والالتزامات الداخلية في لبنان

المقدمة

يبدل المبعوث الفرنسي جان إيف لودريان منذ فترة جهوداً دبلوماسية لتنظيم "مؤتمر دولي لدعم إعادة إعمار لبنان" سبقه مؤتمر دولي لدعم الجيش اللبناني. ويأتي هذا التحرك بعد أشهر من مؤتمر دولي بعنوان "دعم سكان لبنان وسيادته"، عقد في باريس بتاريخ 24 تشرين الأول 2024، أي إبان العدوان الصهيوني على لبنان. ولم يسفر حينها إلا عن بعض المساعدات الإنسانية. وهذه المواكبة تطرح إشكالية محورية: كيف يمكن لفرنسا، التي تواجه واحدة من أعمق أزمت الحوكمة الداخلية والصعوبات المالية الهيكلية منذ عقود، أن تقود بفعالية الجهود الدولية لإعادة إعمار لبنان وتقديم صفات إصلاحية له، بينما هي نفسها عاجزة عن تمرير ميزانياتها وتواجه مساراً مالياً غير مستدام؟

يناقش هذا التقرير فكرة أن السياسة الفرنسية تجاه لبنان لا تمثل تناقضاً بقدر ما هي استمرارية استراتيجية لدور تاريخي، حيث تسعى باريس إلى استغلال نفوذها الدبلوماسي بوصفه أداة منخفضة التكلفة نسبياً لإبراز حضورها على الساحة الدولية، ربما تعويضاً عن ضعفها الداخلي المتزايد. ومع ذلك، فإن هذه السياسة تواجه "فجوة مصداقية" عميقة، حيث إن قدرة فرنسا على الوفاء بتعهداتها المالية طويلة الأمد لإعادة الإعمار مقيّدة بواقعها المالي والسياسي المأزوم. إن مطالبة فرنسا للبنان بتطبيق إصلاحات مالية وسياسية صارمة، بينما هي نفسها تخضع لإجراءات العجز المفرط من قبل الاتحاد الأوروبي وتعاني من شلل سياسي يمنعها من تطبيق إجراءات تقشفية مماثلة، ويضعها أمام معضلة مؤسسات التصنيف الدولية التي خفضت تصنيفها الائتماني مؤخراً، ما يقوّض بشكل أساسي شرعية دورها كوسيط نزيه وفعال.

أولاً : التحليل الاقتصادي الكلي المتكامل

يكشف التمحيص الدقيق للأداء الكلي للاقتصاد الفرنسي عن مفارقة مثيرة للقلق. فبينما توحى بعض المؤشرات السطحية – مثل معدل التضخم الرئيسي ومعدل البطالة الحالي – بدرجة من الاستقرار، يكشف التعمق في مكونات النمو والحسابات المالية واتجاهات الأسواق، يكشف عن هشاشة عميقة. إذ يتسم الاقتصاد بنمو منخفض الجودة، وتحكّم شكلي بالتضخم، ومسار مالي بالغ الخطورة، وكلها مؤشرات على فترة طويلة من الضعف وعدم الكفاءة.

1. ديناميات النمو

تشير التوقعات الإجماعية للاقتصاد الفرنسي إلى حالة من الركود شبه الكامل. فبعد تسجيل نمو متواضع نسبته 1.1% عام 2024، يُتوقع حصول تباطؤ حاد في 2025، حيث تتقاطع تقديرات صندوق النقد الدولي، والمفوضية الأوروبية،

ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وبنك فرنسا عند معدل لا يتجاوز 0.6 %¹. هذا النمو الواهن غير كافٍ لتوليد الإيرادات الضريبية اللازمة لتمويل الدولة الاجتماعية الفرنسية الضخمة أو لاستقرار نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي المتصاعدة بسرعة.

حتى البيانات الإيجابية الأخيرة تبدو مضللة. فوفقاً للمعهد الوطني للإحصاء (Insee)، نما الاقتصاد الفرنسي بنسبة 0.3% في الربع الثاني من 2025، مقارنة بـ 0.1% في الربع الأول.² غير أن تحليل المكونات يكشف عن "وهم المخزون"، حيث ساهم تراكم المخزونات وحده بنسبة +0.5 نقطة مئوية، بينما كان إسهام الطلب المحلي النهائي – المقياس الحقيقي للنشاط الاقتصادي – صفرًا. هذا النمط، حيث يفوق الإنتاج حجم المبيعات، يُعدّ مؤشراً تقليدياً على تباطؤ مقبل، إذ ستضطر الشركات إلى خفض الإنتاج لتصريف المخزونات. يتجلى الضعف في جميع المكونات الأساسية:

- **الاستهلاك الأسري**، المحرك التقليدي للنمو، كان شبه راكد عند 0.1%+
 - **الاستثمار الثابت الإجمالي (GFCF)** انكمش بـ 0.3% للربع الثاني على التوالي، دلالة على تأثير الضبابية الشديدة وتشديد الأوضاع المالية على الإنفاق الرأسمالي.
 - **القطاع الخارجي** مرشح لأن يكون عبئاً إضافياً، إذ يتوقع بنك فرنسا وصندوق النقد أن يسحب صافي التجارة ما بين 0.5 و0.6 نقطة مئوية من النمو عام 2025، بعد أن كان إيجابياً في عام 2024.
- هذا التلاقي بين العوامل يشير إلى دخول فرنسا في "ركود نمو"، حيث يظهر الرقم الرئيسي موجباً، بينما المحركات الجوهرية للاقتصاد إما راكدة أو متراجعة، وهو ما يخلق أجواء ركودية على المستويين الأسري والمؤسسي.

2. التضخم والسياسة النقدية

حققت فرنسا نجاحاً لافتاً في احتواء موجة التضخم التي أعقبت جائحة كوفيد-19. فقد هبط مؤشر الأسعار المنسق (HICP) إلى 0.8% على أساس سنوي في آب 2025، أي أدنى بكثير من هدف البنك المركزي الأوروبي البالغ 2%: ويعزى ذلك في الغالب إلى انخفاض حاد بنسبة 6.2% في أسعار الطاقة.

لكن هذا "النصر" على التضخم كان أجوف؛ إذ لم ينعكس في تحسّن ملحوظ لمعنويات أو نشاط اقتصادي. فما تزال الضغوط المحلية على الأسعار قائمة: تضخم الخدمات المرتبط بالأجور عند 2.1%، والتضخم الأساسي (باستثناء الطاقة والغذاء) عند 1.2%.

في اجتماع أيلول 2025، أبقى **المركزي الأوروبي** أسعار الفائدة دون تغيير (سعر الإيداع عند 2.00%) مؤكداً أنه "غير ملتزم مسبقاً بمسار محدد للفائدة". وهنا تقع فرنسا في فخ **انكماشية**: ضعف النمو يستدعي تحفيزاً نقدياً عبر خفض الفائدة، لكن التضخم الخدمي في بقية منطقة اليورو يمنع المركزي الأوروبي من التيسير. والنتيجة أن فرنسا تتحمل معاناة الركود دون دعم نقدي، ما يضع عبء التعديل بالكامل على السياسة المالية – وهي مشلولة بفعل الانقسام السياسي.

3. سوق العمل

يبدو سوق العمل الفرنسي، ظاهرياً، بمثابة ركيزة صلبة. فقد ظل معدل البطالة مستقرّاً عند 7.5% في الربع الثاني من 2025، فيما ارتفع معدل التوظيف للفئة العمرية 15–64 عاماً إلى مستوى قياسي بلغ 69.6%. غير أن هذا "الصلابة" الظاهرية تتناقض مع تدهور مؤشرات الثقة. فقد هبط مؤشر ثقة المستهلك (Insee) إلى أدنى مستوى في عامين في آب 2025، وسط تزايد المخاوف بشأن البطالة المستقبلية. ويعكس ذلك إدراكاً عقلانياً لطبيعة سوق العمل كـ **مؤشر**

¹ - https://www.oecd.org/en/publications/oecd-employment-outlook-2025-country-notes_f91531f7-en/france_32a23b25-en.html

- <https://www.banque-france.fr/en/publications-and-statistics/publications/macroeconomic-projections-june-2025>

- <https://www.imf.org/en/News/Articles/2025/05/22/CS-France-2025>

- https://economy-finance.ec.europa.eu/economic-surveillance-eu-economies/france/economic-forecast-france_en

² <https://www.insee.fr/en/accueil>

متأخر: آخر ما يتأثر في دورة التباطؤ. وتتوقع المفوضية الأوروبية وصندوق النقد ارتفاع البطالة إلى 7.7-7.9٪ في المرحلة المقبلة³. وبذلك تتحول المخاوف الشعبية إلى **مؤشر استباقي**، يتنبأ بانعكاس سلبي قادم. تعمّق الأوضاع السياسية المتأزمة تعمّق هذا التشاؤم، ما يخلق حلقة مفرغة: الخوف من المستقبل يضعف الاستهلاك، وهو ما يغذي الركود ويؤدي لاحقاً إلى فقدان الوظائف التي يخشاها المستهلكون.

4. المسار المالي

تمثل المالية العامة التحدي الأكثر حدة وإلحاحاً. فقد بلغ عجز الموازنة لعام 2024 5.8٪ من الناتج المحلي الإجمالي، أي ضعف الحد الأقصى (3٪) المنصوص عليه في ميثاق الاستقرار والنمو الأوروبي. وتشير التوقعات إلى استمرار العجز عند 5.4-5.6٪ في 2025، مع احتمال تجاوزه 6٪ بحلول 2027 في غياب إصلاحات جوهرية هذا العجز المرتفع والمستمر يغذي زيادة مقلقة في الدين العام: من 113٪ من الناتج المحلي نهاية 2024 إلى 116.5٪ في 2025، مع اقترابه من 120٪ بحلول 2026. وما يُقلق المستثمرين ووكالات التصنيف ليس مستوى الدين وحده، بل مساره التصاعدي بلا أفق للتصحيح. الالفت أن فرنسا، بخلاف دول عالية المديونية مثل إيطاليا واليونان، تعاني من عجز أولي كبير يقارب 3٪. أي أن البلاد تقترب حتى لتغطية نفقاتها الجارية، بخلاف تلك الدول التي باتت تحقق فوائض أولية. هذا ما يحوّل المالية الفرنسية إلى "آلة مضاعفة للديون"، حيث يولّد العجز الأولي ديناً جديداً، فيما تزيد أسعار الفائدة العالمية من كلفة الدين القائم.

وفق تقديرات غولدمان ساكس⁴، تحتاج إلى تحقيق فائض أولي لا يقل عن 1٪ من الناتج المحلي لمجرد تثبيت نسبة الدين. وهذا يتطلب ضبطاً مالياً يعادل حوالي 4٪ من الناتج المحلي، وهو ما يبدو سياسياً مستحيلاً في ظل برلمان منقسم ورأي عام رافض للتكشف. لذلك يزداد قلق الأسواق، إذ ترى مساراً حسياً حتمياً نحو مديونية غير مستدامة، بلا مخرج سياسي ممكن.

جدول رقم 1: أبرز المؤشرات والتوقعات الكلية 2024-2027

المؤشر	2024 (فعلي/تقديري)	2025- (توقع)	2026- (توقع)	2027- (توقع)
نمو الناتج المحلي الحقيقي(٪)	1.1	0.6	1.0 – 1.3	1.2 – 1.3
التضخم(٪) (HICP)	2.3	0.9 – 1.1	1.2 – 1.5	1.8 – 1.9
معدل البطالة(٪)	7.4	7.6 – 7.9	7.4 – 7.8	7.3 – 7.4
رصيد الموازنة (٪ من الناتج)	-5.8	5.4- إلى -5.6	5.0- إلى -5.7	-6.0 ~
الدين العام (٪ من الناتج)	113.0	116.0 – 116.5	118.4 – ~120	120.0 – 121.5

المصادر: صندوق النقد الدولي، المفوضية الأوروبية، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، بنك فرنسا، Insee

³ المصادر السابقة

⁴ Goldman Sachs, (2025). European Economics Analyst: France—Economic Challenges and Opportunities (Stott) , <https://www.gspublishing.com/content/research/en/reports/2025/08/29/8420587e-13eb-48a9-aeaa-a0dce5d3d890.html>

رغم أن التحديات الاقتصادية والمالية التي تواجهها فرنسا معقدة تقنياً، فإن جذورها الحقيقية والعقبة الكبرى أمام حلّها ذات طبيعة سياسية بحتة. فالدولة تعيش أزمة حوكمة عميقة فقد فيها النظام السياسي قدرته على اتخاذ قرارات فعّالة. هذا الشلل لم يعد مجرد قضية سياسية داخلية، بل تحوّل إلى المتغير المركزي الذي يقود النتائج الاقتصادية السلبية، ويقوّض ثقة المستثمرين، ويدفع ثاني أكبر اقتصاد في منطقة اليورو نحو حافة خطر.

1. تشريح الشلل: "أزمة نظام"

بدأت المرحلة الحادة من الأزمة عندما قرر الرئيس إيمانويل ماكرون الدعوة إلى انتخابات برلمانية مبكرة في عام 2024. لكن الرهان انقلب عليه بصورة كارثية، إذ أفرزت الانتخابات جمعية وطنية مجزأة بين ثلاثة تكتلات أيديولوجية متناقضة: تحالف اليسار الراديكالي، الكتلة الوسطية، واليمين المتطرف، دون أن يمتلك أي طرف أغلبية. وقد جعل هذا المشهد الحسابي من الاستقرار السياسي مهمة شبه مستحيلة، حتى أن بعض المحللين شبّھوا الوضع بـ "أزمة النظام" التي سبقت انهيار الجمهورية الرابعة عام 1958.

أبرز مظاهر هذا الجمود تمثل في "الباب الدوّار" لرؤساء الحكومات. فقد سقطت حكومات غابرييل أثال وميشيل بارنييه وفرانسوا بايرو تبعاً بعد عجزها عن تمرير الموازنات. كان انهيار حكومة بايرو في أيلول 2025 نتيجة مباشرة لمحاولته تمرير موازنة تتضمن 44 مليار يورو من إجراءات الترشيد، وهو ما وحّد المعارضة من أقصى اليسار إلى أقصى اليمين ضده. وهكذا نشأت "ديمقراطية الفيتو" حيث تلتقي الأضداد الأيديولوجية في تشكيل "أغلبية سلبية" قادرة على تعطيل أي إصلاح مالي يطرحه الوسط. لقد فقد النظام السياسي قدرته على الفعل الإيجابي؛ لم يعد قادراً سوى على قول "لا". وهكذا أصبح الخطر السياسي هو المحدد الأهم للمسار الاقتصادي، متقدماً سائر العوامل الأخرى.

2. قيد الاتحاد الأوروبي: غياب المخرج السهل⁵

يأتي هذا الشلل السياسي في ظل القيود الصارمة لإطار الاتحاد الأوروبي المالي، ما يحرم فرنسا من أي حلول يسيرة. ففي تموز 2024، وضع المجلس الأوروبي فرنسا رسمياً تحت آلية إجراءات العجز المفرط (EDP)، وهو مسار قانوني يلزم الدولة بتنفيذ خطة تصحيح متعددة السنوات لإعادة العجز إلى ما دون السقف البالغ 3٪ من الناتج المحلي. يجد البنك المركزي الأوروبي نفسه أمام معضلة عميقة تتعلق بالمصادقية. فقد أنشئت أداة حماية الانتقال (TPI) لاحتواء حالات الذعر في الأسواق عبر السماح بشراء السندات السيادية حين تشكّل الديناميات غير المنتظمة تهديداً لانتقال السياسة النقدية. غير أنّ رئيسة البنك، كريستين لاغارد، شددت مراراً على أنّ هذه الأداة لا تمثل "إنقاذاً غير مشروط"، إذ إنّ الاستفادة منها ترتبط رسمياً بالامتثال للقواعد المالية والاقتصادية الكلية الأوروبية. وتبرز هذه الإشكالية بشكل خاص في حالة فرنسا، حيث إنّ استمرار تجاوزها للمعايير المالية الأوروبية، إلى جانب بيئة سياسية داخلية عاجزة عن تنفيذ إصلاحات تصحيحية، يثير الشكوك حول أهليتها للاستفادة من دعم الـ TPI. وهذا، من حيث المبدأ، يضع فرنسا خارج "شبكة الأمان" التي توقّرها الأداة. وبذلك يجد البنك المركزي نفسه بين خيارين أحلاهما مرّ: فإذا خفّف شروطه من أجل حماية فرنسا، فإنه يعرّض مصداقيته كمؤسسة قائمة على قواعد القانون للخطر، بما قد يفتح الباب أمام تشكيك أوسع في حدود تفويضه القانوني. أما إذا تمسك بالشروط بحزم، فإنه يخاطر بترك أزمة مالية غير منضبطة تتفاقم في ثاني أكبر اقتصاد في منطقة اليورو. وتترك الأسواق تماماً هذا التوتر، وهو ما يفسر إعادة تسعير المخاطر الفرنسية بشكل منهجي.

⁵ https://economy-finance.ec.europa.eu/economic-and-fiscal-governance/stability-and-growth-pact/corrective-arm-excessive-deficit-procedure/excessive-deficit-procedures-overview/france_en

- <https://www.intereconomics.eu/contents/year/2023/number/5/article/the-activation-conditions-of-the-transmission-protection-instrument-flawed-by-design.html>

- <https://think.ing.com/articles/ecb-not-willing-to-leave-the-good-place/>

في نهاية المطاف، تبقى المسؤولية عن معالجة هذه المشاشة على عاتق باريس لا فرانكفورت؛ فبدون إصلاحات سياسية ومالية ذات صدقية على المستوى الوطني، لن تتمكن أي أداة تقنية قوية- مثل الTPI- من توفير حل مستدام.

3. حكم الأسواق: إعادة تسعير مستدامة للمخاطر

أصدرت الأسواق المالية ووكالات التصنيف الائتماني حكماً قاسياً على التفاعل بين التدهور المالي والاختلال السياسي في فرنسا. ففي أيلول 2025، خفضت وكالة فيتش التصنيف السيادي لفرنسا إلى $A+^6$ ، وهو أدنى تصنيف تحصل عليه الدولة من وكالة رئيسية في تاريخها. وجاءت مبررات الوكالة صريحة: "التشرد والاستقطاب السياسيان" أضعفا قدرة الدولة على تنفيذ أي ضبط مالي.

في تحول لافت يعكس قلق الأسواق المتزايد، بدأت الديون السيادية الفرنسية، التي كانت تُعتبر لعقود من الزمن أحد الأصول الأكثر أماناً في منطقة اليورو، تفقد مصداقيتها. ويشير محللون إلى أن هذا التحول ليس مجرد تقلب مؤقت، بل هو إعادة تقييم هيكلية لمخاطر ديون ثاني أكبر اقتصاد في المنطقة، مدفوعاً بمزيج من الشلل السياسي، وتدهور المالية العامة، وغياب الإصلاحات الهيكلية. كانت السندات الفرنسية تُداول تاريخياً بعوائد قريبة من السندات الألمانية القياسية، مما يعكس ثقة المستثمرين في استقرار الاقتصاد الفرنسي وقدرته على الوفاء بالتزاماته. إلا أن هذا الفارق في العوائد (spread) اتسع بشكل ملحوظ في الآونة الأخيرة، ليصل إلى مستويات لم تُشهد منذ أزمة الديون الأوروبية قبل عقد من الزمن. والأكثر دلالة هو أن عوائد السندات الفرنسية لأجل عشر سنوات قد ارتفعت في بعض الفترات لتتجاوز نظيرتها اليونانية، وهي مفارقة صارخة بالنظر إلى أن اليونان كانت مركز أعنف أزمات الديون السيادية في التاريخ الحديث. يعزو المراقبون هذا التحول إلى عدة عوامل رئيسية. ففي الوقت الذي نَفَذت فيه دول "الطرفية" في منطقة اليورو، مثل اليونان وإيطاليا، إصلاحات اقتصادية مؤلمة ونجحت في تحقيق فوائض أولية (فائض الميزانية قبل احتساب تكلفة خدمة الدين)، يُنظر إلى فرنسا على أنها تسير في مسار معاكس. فالنظام السياسي الفرنسي يبدو منقسماً وعاجزاً عن فرض الانضباط المالي الضروري لكبح جماح الدين العام الذي تجاوز 110٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وقد حذرت وكالات التصنيف الائتماني والمؤسسات المالية الدولية من المخاطر التي يشكّلها هذا الوضع. فغياب أغلبية برلمانية واضحة يجعل من تمرير ميزانيات تقشفية أو إصلاحات هيكلية أمراً شبه مستحيل، مما يترك البلاد في حلقة مفرغة حيث يؤدي العجز المالي المستمر إلى زيادة الديون، هذه ترفع بدورها تكاليف الاقتراض، مما يزيد من صعوبة السيطرة على العجز.

إن تركيز الأسواق اليوم لم يعد يقتصر على المستوى الحالي للدين، بل امتد ليشمل المسار المستقبلي المتوقع والمخاطر السياسية المحيطة به. من وجهة نظر المستثمرين، يمثل "الشلل السياسي" في فرنسا خطراً أكبر من المشاكل الاقتصادية الهيكلية في الدول التي أظهرت قدرة على إصلاح أوضاعها. ولا يبدو أن هذا الوضع في طريقه إلى الحل قريباً. فإعادة تسعير المخاطر هذه تبدو مستدامة، مما يعني أن تكاليف الاقتراض المرتفعة ستبقى سمة من سمات المالية العامة الفرنسية في المستقبل المنظور. هذا الأمر لن يؤدي إلى تعميق أزمة الديون والعجز فقط، بل سيهدد استقرار منطقة اليورو بأكملها، بالنظر إلى حجم الاقتصاد الفرنسي وأهميته في الاتحاد الأوروبي.

⁶ <https://www.fitchratings.com/research/sovereigns/fitch-downgrades-france-to-a-outlook-stable-12-09-2025>

إن الأزمة الراهنة ليست مجرد نتاج أخطاء سياسية حديثة أو صدمات خارجية، بل هي حصيلة تراكمية لضعف هيكلي مزمن في النموذج الاقتصادي الفرنسي ظلّ من دون معالجة لسنوات طويلة. وقد أفضت هذه المعوّقات المتجذّرة إلى بناء نظام مختل مالياً، أقل تنافسية من نظرائه الأوروبيين، وأكثر عُرضة للصدمات التي يواجهها حالياً.

1. ثقل الدولة وبنية مالية معيبة

يتّسم النموذج الاقتصادي الفرنسي بحجم استثنائي للقطاع العام؛ إذ بلغت النفقات الحكومية 57.1٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام 2024⁷، وهي من بين الأعلى في أوروبا. ويعود ذلك إلى دولة رفاه واسعة وسخية تشمل إنفاقاً مرتفعاً على التقاعد والرعاية الصحية ومروحة واسعة من المزايا الاجتماعية. ورغم أن هذا النموذج وقرّ تاريخياً مستوى عالياً من الحماية الاجتماعية، فإن التكاليف المتصاعدة الناجمة عن شيخوخة السكان تجعل استدامته المالية أمراً غير ممكن من دون إصلاحات جوهريّة⁸.

كما فاقمت السياسات الضريبية في العقد الماضي المأزق الحالي. ففي ولايته الأولى، نفّذ الرئيس إيمانويل ماكرون سلسلة إصلاحات ضريبية شاملة ذات طابع عرضي لتحفيز بيئة الأعمال، شملت إلغاء ضريبة الثروة، وخفض ضريبة الشركات، واعتماد ضريبة موحدة على أرباح رأس المال⁹. غير أن هذا التوجه المؤيد للأعمال لم يُقابلهُ الخطوة الثانية الأصعب سياسياً: أي تقليص حجم الدولة وكلفة إنفاقها. وبهذا، خفّضت الحكومة إيراداتها من دون أن تخفّض نفقاتها، ما أوجد فجوة دائمة في الإيرادات تُقدّر بـ 62 مليار يورو سنوياً (أي نحو 2.2٪ من الناتج المحلي) لتضع بذلك الأساس الهيكلي للأزمة الحالية. لقد حاولت فرنسا الجمع بين دولة رفاه بحجم اسكندنافي ونظام ضريبي موجّه للأعمال على النمط الأنغلو-ساكسوني¹⁰، وها هي الآن تدفع ثمن هذا "التفويض غير الممول"¹¹.

2. التنافسية وجمود سوق العمل

على الرغم من بعض الإصلاحات، ما يزال سوق العمل الفرنسي يعاني من تحديات بنيوية تحدّ من قدرته على تحقيق نمو طويل الأمد. فوفق تقديرات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، يستمر انخفاض معدلات توظيف الشباب وكبار

⁷ https://www.insee.fr/en/statistiques/8542247?utm_source=chatgpt.com#consulter

⁸ Direction de la Recherche, des Études, de l'Évaluation et des Statistiques (DREES), Les dépenses de protection sociale accélèrent en 2023 en France ,

https://drees.solidarites-sante.gouv.fr/communique-de-presse-jeux-de-donnees/jeux-de-donnees/241223_DATA_les-depenses-de-protection-sociale

- <https://www.oecd.org/en/data/dashboards/social-expenditure-dashboard.html>

- Conseil d'orientation des retraites (COR). Évolutions et perspectives des retraites en France. Rapport annuel, juin 2024.

⁹ Zooming In On French Taxation,

<https://www.institutmontaigne.org/en/expressions/zooming-french-taxation>

- <https://asharq.com/politics/150616/%D9%88%D8%B3%D8%B7-%D9%85%D8%AE%D8%A7%D9%88%D9%81-%D9%85%D9%86-%D9%86%D9%85%D9%88%D8%B0%D8%AC-%D8%A5%D9%8A%D8%B7%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AC%D8%B2-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A-%D9%8A%D9%87%D8%AF%D8%AF-%D9%81%D8%B1%D9%86%D8%B3%D8%A7/>

¹⁰ هذا التوصيف يجد جذوره في التحليلات التي تقارن النماذج الاقتصادية الأوروبية المختلفة، حيث تتميز النماذج الإسكندنافية بإنفاق اجتماعي مرتفع تموله ضرائب مرتفعة على الجميع، بينما تعتمد النماذج الأنغلو-ساكسونية على ضرائب أقل لتعزيز النشاط الاقتصادي الخاص مع شبكة أمان اجتماعي أقل سخاء. وبتبني فرنسا لإنفاق اجتماعي ضخم مع تخفيض العبء الضريبي على الشركات ورأس المال، خلقت وضعاً غير متوازن يصعب الحفاظ عليه على المدى الطويل، وهو ما يشير إليه محللون كسبب رئيسي للتحديات المالية الحالية.

- يقدم هذا البحث إطاراً نظرياً لمقارنة النماذج الاجتماعية والاقتصادية الأوروبية.

Aiginger, K. "Typologies of Social Models in Europe". WIFO, 2009.

¹¹ المصطلح "تفويض غير ممول" (unfunded mandate) هو مفهوم اقتصادي يصف الوضع الذي تفرض فيه هيئة حكومية متطلبات إنفاق جديدة دون توفير الموارد المالية اللازمة. وفي هذا السياق، تم استخدامه لوصف السياسة الفرنسية المتمثلة في الحفاظ على إنفاق اجتماعي مرتفع مع خفض الإيرادات الضريبية.

السن نسبياً، فيما يبقى معدل البطالة مرتفعاً مقارنة بالدول النظيرة. وتشير بيانات المنظمة إلى أنه على الرغم من وصول معدل التوظيف لسنّ العمل إلى مستوى قياسي في الربع الأول من عام 2025، فإنه لا يزال أقل من متوسط دول المنظمة¹². هذا الجمود لا يؤدي إلى تعميق عدم المساواة الاجتماعية فقط، بل يحدّ أيضاً من الطاقة الإنتاجية للاقتصاد.

ولهذا، توصي المؤسسات الدولية – كصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية – بـ "جيل ثانٍ" من الإصلاحات الهيكلية لتعزيز النمو المحتمل. تشمل أبرز التوصيات: تسريع اعتماد التكنولوجيا الرقمية، وتبسيط الأنظمة المعقدة في قطاع الخدمات، والاستثمار في التعليم المستمر لتعزيز المشاركة في سوق العمل¹³. لكن هذه الوصفات التقنية تصطدم بجدار الواقع السياسي. فقد شهدت فرنسا بالفعل جولات متكررة من الإصلاحات المثيرة للجدل – أبرزها إصلاح نظام التقاعد – التي واجهت احتجاجات واسعة وأسهمت في زيادة الاستقطاب السياسي، مما يسلط الضوء على صعوبة تمرير تغييرات هيكلية كبرى.

اليوم، يسود شعور عميق بـ "الإرهاق الإصلاحي" لدى الرأي العام، إلى جانب قناعة بأن الإصلاحات السابقة لم تحقق وعودها. وهكذا يغيب رأس المال السياسي المطلوب لتمرير جولة جديدة من الإصلاحات الهيكلية العميقة. إن الفجوة بين الحلول الاقتصادية الموصى بها واستحالة تطبيقها سياسياً تمثل جوهر الأزمة الفرنسية: اقتصاد منخفض النمو، ونظام سياسي عاجز عن تغييره.

3. تآكل الأسس: رأس المال البشري والابتكار

تتمثل المخاوف الجوهرية طويلة الأمد في تآكل قاعدة رأس المال البشري في فرنسا، ما يهدد إنتاجيتها المستقبلية وقدرتها على الابتكار. فقد أظهرت التقييمات الدولية تراجعاً ملحوظاً في المهارات الرياضية لدى الطلاب، ما ينبئ بقيود مستقبلية على قدرة البلاد على المنافسة في الصناعات التكنولوجية المتقدمة¹⁴. يضاف إلى ذلك أن سياسة الابتكار كثيراً ما تُنتقد لضعف توجيهها، إذ تفشل في دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة ذات الإمكانيات العالية، والتي تعرقها الأعباء التنظيمية الثقيلة وتمنعها من التوسع.

وهنا يبرز تناقض واضح: فبينما تظل منظومة الابتكار المحلية للشركات الصغيرة والمتوسطة ضعيفة، تستمر فرنسا في جذب استثمارات أجنبية مباشرة (FDI) على نطاق واسع. وبحسب تقرير **EY Attractiveness لعام 2024**¹⁵، تصدرت فرنسا وجهات أوروبا لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر للسنة السادسة على التوالي، خصوصاً في القطاعات عالية القيمة مثل البحث والتطوير والذكاء الاصطناعي.

يكشف هذا عن اقتصاد ابتكاري "ثنائي المستوى": في الأعلى، مدارس هندسية نخبية، وشركات وطنية كبرى، وبرامج حكومية في البحث والتطوير تجذب المستثمرين الأجانب بقوة. وفي الأسفل، قاعدة أوسع من الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تكافح للنمو، ونظام تعليمي متعثر في إعداد الجيل القادم لعصر التكنولوجيا المتقدمة. إن هذا النموذج قادر على خلق "قمم ابتكار" لافئة، لكنه عاجز عن بناء "هضبة إنتاجية" متينة ترفع الاقتصاد بأكمله. وهذه مخاطرة استراتيجية بعيدة المدى، إذ قد يُخفي نجاح الاستثمار الأجنبي المباشر تآكلاً تدريجياً في رأس المال البشري الوطني.

¹² OECD Employment Outlook 2025: France,

https://www.oecd.org/en/publications/oecd-employment-outlook-2025-country-notes_f91531f7-en/france_32a23b25-en.html

¹³ IMF, (2025), France: 2025 Article IV Consultation-Press Release; Staff Report; and Statement by the Executive Director for France

¹⁴ PISA 2022 Results (Volume I and II) - Country Notes: France, https://www.oecd.org/en/publications/pisa-2022-results-volume-i-and-ii-country-notes_ed6fbcc5-en/france_8008535b-en.html

¹⁵ <https://www.ey.com/content/dam/ey-unified-site/ey-com/fr-fr/campaigns/foreign-direct-investment-surveys/documents/ey-france-attractiveness-survey-2024-exec-summary-en.pdf>

لم تحدث الأزمات الداخلية الفرنسية في فراغ، بل جرى كشفها وتضخيمها بشكل خطير بفعل سلسلة من الصدمات الخارجية الكبرى خلال الأعوام الماضية. فقد أدى تدهور بيئة التجارة العالمية والإرث المالي للأزمات السابقة إلى حرمان الاقتصاد الفرنسي من أدواته التقليدية لامتناع الصدمات، ما جعله أكثر عُرضة للتقلبات العالمية في وقت بلغ فيه الوضع السياسي والمالي الداخلي نقطة الانكسار.

1. الإرث المالي للأزمات

تعرّضت مرونة الاقتصاد الفرنسي لاختبار قاسٍ بفعل جائحة **كوفيد-19** أولاً، ثم أزمة الطاقة التي أعقبت الغزو الروسي الشامل لأوكرانيا. وقد استجابت الحكومة بخُزم دعم مالي ضخمة لتخفيف الأثر، شملت **418 مليار يورو** من التدابير المرتبطة بالجائحة و **26 مليار يورو** في صورة إعانات للطاقة. كانت هذه التدخلات ضرورية لتجنّب انهيار اقتصادي أعمق، وانسجمت مع التوجه العالمي المتمثل في سياسة "مهما كُلف الأمر".

لقد أتاحت بيئة أسعار الفائدة القريبة من الصفر عالمياً في تلك الفترة إمكانية الاقتراض الحكومي واسع النطاق بكلفة شبه منعدمة. غير أن النهاية المفاجئة لهذا العصر، والارتفاع الحاد في أسعار الفائدة عالمياً، غيّر المعادلة بشكل جذري. فقد أدى الإنفاق الطارئ إلى تضخم الدين العام بشكل كبير، في وقت أخذت فيه كلفة خدمته في التصاعد. ولم يتأقلم بعدّ الجهاز الحكومي ومعه جزء كبير من الطبقة السياسية مع هذا التحول الجوهري؛ إذ لا يزالان يتصارعان مع التوقعات السياسية التي وُلدت في حقبة "الإنفاق غير المحدود"، بينما العالم الجديد يعيد فرض قيود مالية صارمة وملزمة. ومن ثم، فإن الأزمة السياسية الحالية تعكس جزئياً الفشل في مواجهة عودة واقع "الندرة".

2. بيئة عالمية مثقلة بالتحديات

يزداد المشهد الاقتصادي قتامة بفعل تدهور بيئة التجارة العالمية. فتباطؤ الطلب الدولي وتعاقد التوترات التجارية – خصوصاً مع الولايات المتحدة – مرشحان لترك أثر بالغ السلبي على الصادرات الفرنسية، وهي أحد المكوّنات الحيوية للاقتصاد. وقد قام **بنك فرنسا** بمراجعة توقعاته للصادرات بشكل كبير، متوقعاً الآن تراجعها بنسبة **0.1%** في عام **2025**، وعازياً ذلك صراحة إلى ضعف الطلب من الشركاء التجاريين الرئيسيين وتأثير السياسات التجارية الأميركية.

هذه الهشاشة الخارجية تضاعف التحديات الداخلية. إذ يتوقع كل من بنك فرنسا وصندوق النقد الدولي أن يشكّل صافي التجارة عبئاً كبيراً على النمو، عبر سحب ما بين **0.5 و 0.6 نقطة مئوية** من الناتج المحلي في عام **2025**. وتشير البحوث الاقتصادية إلى أن كبريات الشركات المصدّرة الفرنسية شديدة الحساسية تجاه مثل هذه الصدمات الكلية، ما يعني أن التباطؤات العالمية والنزاعات التجارية تضرب الاقتصاد الفرنسي المجمع بقوة مضاعفة.

تكمّن خطورة هذا الوضع في فقدان القدرة على استخدام السياسة المالية كوسادة امتصاص. ففي الماضي، كان التباطؤ العالمي يُواجه بتحفيز مالي داخلي يخفف من الأثر. أما اليوم، ومع وصول العجز إلى **5.8%** من الناتج المحلي واستنفار الأسواق، فإن القدرة على اتباع سياسة مالية مضادة للدورة الاقتصادية قد اختفت. وبات على الاقتصاد الفرنسي امتصاص الصدمات الخارجية من دون أي غطاء مالي، ما يجعله أكثر هشاشة من أي وقت مضى.

استناداً إلى تحليلات المؤسسات الدولية والظروف السياسية والاقتصادية السائدة، يمكن رسم ثلاثة سيناريوهات متميزة لمسار الاقتصاد الفرنسي خلال أفق زمني يتراوح بين ثلاث إلى خمس سنوات. وهذه السيناريوهات ليست تنبؤات مؤكدة، بل مسارات محتملة، يقوم كل منها على افتراضات حاسمة تتعلق بالتطورات السياسية، وردود الفعل السياسية، ومدى تحقق المخاطر الرئيسية.

جدول رقم 2 : ملخص السيناريوهات المستقبلية المتوقعة 2025-2028

السيناريو	الافتراض الأساسي	الاستجابة المتوقعة للسياسات	النتائج الاقتصادية المرجحة	المخاطر الأساسية
السيناريو الأساسي: توازن هش مستمر	حالة من "التدبير المتعثر" مع حكومة أقلية ضعيفة دون انتخابات جديدة حتى 2027.	تعديلات مالية جزئية ومتأخرة وغير كافية؛ إخفاق في تحقيق أهداف الضبط المالي.	النمو: ركود عند ~0.6-1.3٪ الدين: ارتفاع بطيء ومستمر ليتجاوز 120٪ من الناتج المحلي.	تخفيضات تدريجية في التصنيف الائتماني؛ تآكل ثقة المستثمرين؛ هشاشة شديدة أمام الصدمات الخارجية.
السيناريو المتشائم: تعمق الأزمة وغوط الأسواق	انسداد سياسي غير قابل للاستمرار يؤدي إلى انتخابات جديدة وحكومة شعبية؛ اضطرابات اجتماعية متصاعدة.	التراجع عن الإصلاحات السابقة (مثل التقاعد)؛ التخلي عن أهداف الضبط المالي؛ مواجهة مفتوحة مع الاتحاد الأوروبي.	النمو: ركود عميق. الدين: مسار تصاعدي متفجر.	أزمة ديون سيادية؛ فقدان الوصول إلى الأسواق؛ احتمال اللجوء إلى برنامج إنقاذ من الاتحاد الأوروبي/صندوق النقد.
السيناريو المتفائل: مسار موثوق نحو الاستقرار	تشكيل حكومة أغلبية مستقرة (بعد انتخابات 2027 أو عبر ائتلاف وطني).	تنفيذ خطة موثوقة متعددة السنوات للضبط المالي والإصلاحات الهيكلية.	النمو: تعافٍ إلى ~1.2٪+. الدين: استقرار ثم تراجع تدريجي.	احتجاجات شعبية ضد إجراءات التقشف قد تُفشل الإصلاحات؛ مخاطر بيئة اقتصادية عالمية سلبية.

المصدر: تم إعداده استناداً إلى التقارير المتعددة.

1. السيناريو الأساسي: استمرار التوازن الهش

يمثل هذا السيناريو امتداداً للمسار الحالي، حيث يستمر الجمود السياسي ويتواصل الأداء الاقتصادي الضعيف.

- **الافتراضات:** بقاء حكومة أقلية ضعيفة غير قادرة على تمرير تشريعات كبرى، مع تجنب انهيار شامل يدفع لانتخابات مبكرة قبل 2027. الأسواق المالية قد "تتكيف" مرحلياً مع هذا الجمود، مفضلة تقدماً محدوداً على أزمة شاملة.
- **الاستجابة السياسية:** إدارة عبر مفاوضات مجتزأة واللجوء إلى آليات دستورية لتجاوز البرلمان عند الضرورة. محاولات الضبط المالي تتعرض للتخفيف والتأجيل بشكل متكرر، لتسفر عن تعديلات طفيفة أقل بكثير من متطلبات الاتحاد الأوروبي.

- **النتائج الاقتصادية:** يظل النمو ضعيفاً، عند 0.6٪ في 2025 مع تعافٍ خافت إلى 1.0-1.3٪ لاحقاً. نسبة الدين إلى الناتج تواصل ارتفاعها لتتجاوز 120٪. علاوة المخاطر على السندات الفرنسية تبقى مرتفعة، ما يشكل عبئاً على الاستثمار الخاص.

- **المخاطر الأساسية:** ليس الانهيار المفاجئ بل تآكل تدريجي للثقة، قد يُترجم بتخفيضات إضافية للتصنيف الائتماني. وتظل فرنسا شديدة التعرض لصدمات خارجية مثل ارتفاع أسعار الطاقة أو ركود عالمي واسع.

2. السيناريو المتشائم: تعمق الأزمة وضغوط الأسواق

يتحقق هذا السيناريو مع تجسّد المخاطر الكبرى التي حدّدها صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

- **الافتراضات:** يصبح الجمود السياسي غير محتمل، ما يؤدي إلى حل البرلمان والدعوة لانتخابات جديدة، تنتج برلماناً أكثر تجزؤاً أو حكومة شعبية (من أقصى اليمين أو اليسار) معادية للانضباط المالي وقواعد الاتحاد الأوروبي. تترافق مع تصاعد احتجاجات اجتماعية واسعة تشمل قطاعات من الاقتصاد.

- **الاستجابة السياسية:** تتراجع الحكومة الجديدة عن إصلاحات سابقة (مثل رفع سن التقاعد) وتتخلى عن أهداف العجز، مع زيادة الإنفاق العام ومواجهة مفتوحة مع المفوضية الأوروبية بشأن خرق ميثاق الاستقرار والنمو.

- **النتائج الاقتصادية:** انهيار ثقة المستثمرين وارتفاع حاد في عوائد السندات الفرنسية مع تسعير الأسواق لاحتمال أكبر للتخلف عن السداد، في ظل غياب دعم من البنك المركزي الأوروبي بسبب عدم الامتثال. قد يحدث "توقّف مفاجئ" في تدفّقات رأس المال، مطلقاً أزمة مالية حادة وركوداً عميقاً، شبيهاً بأزمات الديون السيادية في دول الأطراف سابقاً، لكن هذه المرة في ثاني أكبر اقتصاد بالمنطقة.

- **المخاطر الأساسية:** الخطر الأكبر هو أزمة ديون سيادية كاملة، تتطلب برنامج إنقاذ دولي من الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد، وهو احتمال اعترف به وزير المالية الفرنسي علناً. مثل هذا السيناريو ستكون له تداعيات كارثية على فرنسا وعلى استقرار منطقة اليورو بأكملها.

3. السيناريو المتفائل: مسار موثوق نحو الاستقرار

رغم كونه الأقل احتمالاً حالياً، يقدم هذا السيناريو طريقاً للخروج من المأزق الراهن نحو استقرار اقتصادي ومالي.

- **الافتراضات:** حدوث تحوّل سياسي جذري، عبر تشكيل حكومة وحدة وطنية استثنائية في مواجهة أزمة مالية متصاعدة، أو عبر انتخابات عام 2027 تُفرز أغلبية مستقرة ذات توجه إصلاحي.

- **الاستجابة السياسية:** حكومة جديدة، مزوّدة بتفويض سياسي قوي، تضع خطة موثوقة متعددة السنوات للضبط المالي بما يتماشى مع توصيات صندوق النقد وOECD، مع التركيز على كفاءة الإنفاق وخفضه الاستراتيجي بدلاً من الاعتماد على زيادات ضريبية مثيرة للجدل. بالتوازي، تُطلق حزمة "الإصلاحات الهيكلية من الجيل الثاني" لتعزيز النمو طويل الأمد.

- **النتائج الاقتصادية:** الالتزام الموثوق بمسار مالي مستدام يعيد ثقة المستثمرين، وتضييق فجوة المخاطر على السندات الفرنسية، ما يخفض تكاليف الاقتراض. نسبة الدين إلى الناتج تستقر وتبدأ مساراً تنازلياً تدريجياً. تعود ثقة الأعمال، محفّزة دورة جديدة من الاستثمار الخاص. وعلى المدى المتوسط، يرتفع معدل النمو المحتمل للاقتصاد، بما يخلق حلقة حميدة من نمو أقوى ومالية عامة أكثر صلابة.

- **المخاطر الأساسية:** الخطر الرئيس هو التنفيذ. فالمعارضة الشعبية والنقابية ضد إجراءات التقشف والإصلاحات قد تعرقل الخطة. كما أن أي تدهور حاد في البيئة الاقتصادية العالمية قد يُضعف التعافي ويصعّب تحقيق الأهداف المالية، مختبراً صلابة الإرادة السياسية.

سادساً : الاستجابة الفرنسية لأزمة لبنان: تسلسل زمني للمبادرات بعد حرب 2024

على الرغم من أزمته الداخلية، تحركت الدبلوماسية الفرنسية بسرعة وفعالية في أعقاب حرب أواخر عام 2024 في لبنان، لتؤكد دورها التقليدي كمنسق دولي رئيسي. يكشف التسلسل الزمني عن استراتيجية متعددة المراحل، تبدأ بالاستجابة الإنسانية العاجلة وغير المشروطة، ثم تنتقل تدريجياً إلى الدبلوماسية رفيعة المستوى التي تربط المساعدات طويلة الأمد بالإصلاحات الهيكلية.

جدول رقم 3: الجدول الزمني للمبادرات الفرنسية الرئيسية لدعم لبنان (تشرين الأول 2024 - أيلول 2025)

التاريخ	الحدث	التفاصيل المؤقتة
24 تشرين الأول/أكتوبر 2024	المؤتمر الدولي لدعم سكان لبنان وسيادته (باريس)	انعقد المؤتمر في باريس بمبادرة من الرئيس ماكرون وبمشاركة نحو 70 وفدًا من دول ومنظمات؛ جرى الإعلان عن مليار دولار تعهدات، منها 800 مليون دولار مساعدات إنسانية و 200 مليون دولار لدعم القوى الأمنية؛ وتعهدت فرنسا بـ 100 مليون يورو إضافةً إلى نقل 100 طن من المساعدات العينية.
1 تشرين الثاني/نوفمبر 2024	بدء الجسر الإغاثي الفرنسي	أعلنت الخارجية الفرنسية إرسال مساعدات إنسانية عاجلة إلى لبنان (أول شحنة ضمن التعهد)، في إطار مخرجات مؤتمر باريس. (يوضح بيان 13 كانون الأول/ديسمبر لاحقاً أن إحدى الرحلات كانت في 1 تشرين الثاني ضمن ثلاث رحلات شكّلت إجمالي 100 طن).
18 تشرين الثاني/نوفمبر 2024	شحنة إضافية 32 طناً	أكدت الخارجية الفرنسية إرسال نحو 32 طناً إضافية من المساعدات، بدعم من مؤسسة إيرباص.
13 كانون الأول/ديسمبر 2024	استكمال التعهد بـ 100 طن	أعلنت الخارجية الفرنسية رسمياً أن إجمالي 100 طن من المساعدات نُقل إلى لبنان على ثلاث رحلات تمت في 1 تشرين الثاني و 18 تشرين الثاني و 13 كانون الأول، وبالتعاون مع الاتحاد الأوروبي ومؤسسة إيرباص.
17 كانون الثاني/يناير 2025	زيارة الرئيس إيمانويل ماكرون إلى بيروت	زار ماكرون بيروت والتقى الرئيس اللبناني جوزيف عون والمسؤولين، مؤكداً دعم السيادة والإصلاح والتعافي، والدفع نحو تسريع الانسحاب الإسرائيلي من الجنوب وتعزيز دور الجيش؛ كما أعلن أن باريس ستستضيف مؤتمراً لدعم إعادة الإعمار قريباً.
24-25 تموز/يوليو 2025	زيارة رئيس الوزراء نواف سلام إلى باريس	أعلنت فرنسا مساهمة قدرها 75 مليون يورو (نحو 88 مليون دولار) في مشروع المساعدة الطارئة للبنان (LEAP) التابع للبنك الدولي، وربطت باريس مؤتمر المانحين بتنفيذ الإصلاحات، خصوصاً في القطاع المصرفي والقضائي.
أب-أيلول/سبتمبر 2025	التحضير لمؤتمرين إضافيين	أكدت الخارجية الفرنسية أنها «جاهزة لتنظيم مؤتمرين» عند توافر الشروط؛ أحدهما لدعم الجيش اللبناني، وآخر لـ التعافي وإعادة الإعمار؛ كما نقلت وسائل موثوقة عن دبلوماسيين فرنسيين أن التحضير جارٍ، وتحدثت تقارير عن شكر الرئيس اللبناني لجهود ماكرون بهذا الخصوص.

يُظهر هذا التسلسل بوضوح التحول في طبيعة المساعدات الفرنسية وشروطها. ففي أعقاب الحرب مباشرة، كان التركيز على المساعدات الإنسانية العاجلة (الغذاء والمأوى والصحة) التي تم تقديمها دون شروط سياسية صارمة لتأمين موقع

فرنسا كمنسّف دولي أساسي. ولكن بحلول منتصف عام 2025، تغير الخطاب بشكل كبير. فقد أصبح الوعد بتنظيم مؤتمر دولي أوسع نطاقاً لإعادة الإعمار، وهو الجائزة الكبرى التي يسعى إليها لبنان، مرتبطاً بشكل صريح بتنفيذ لبنان لإصلاحات هيكلية مؤلمة، لا سيما في القطاعين المصرفي والقضائي.

كما يلاحظ وجود غموض معيّن حول التعهّدات المالية. فبينما تم الإعلان عن تعهّد بقيمة 100 مليون يورو في تشرين الأول 2024، جاء إعلان تموز 2025 بتعهّد أكثر تحديداً بقيمة 75 مليون يورو موجه مباشرة إلى صندوق يديره البنك الدولي. قد يعكس هذا التحول رغبة فرنسية في ضمان رقابة أكثر صرامة على كيفية إنفاق الأموال، وتجاوز القنوات الحكومية اللبنانية التي تفتقر إلى الثقة، وذلك من خلال الاعتماد على آليات المؤسسات المالية الدولية. وهذا بحد ذاته يكشف عن "عدم ثقة" تجاه المؤسسات اللبنانية، على ضوء تجارب المساعدات السابقة.

- دوافع السياسة الفرنسية ومحدودية قدرتها

إن انخراط فرنسا المكثف في لبنان، على الرغم من أزمته الداخلية، ليس وليد الصدفة أو مجرد رد فعل إنساني. بل هو نتاج تضافر دوافع تاريخية عميقة، وحسابات جيوسياسية، وديناميكيات سياسية داخلية خاصة بالرئاسة الفرنسية. ومع ذلك، فإن هذه الطموحات تصطدم بواقع مالي وسياسي يحدّ من قدرتها على الفعل ويخلق فجوة متزايدة في مصداقيتها.

❖ الإرث التاريخي والحيو-استراتيجي: الحفاظ على "منطقة نفوذ"¹⁶

لا يمكن فهم السياسة الفرنسية الحالية تجاه لبنان بمعزل عن إرث تاريخي يعود إلى قرون، تكرّس خلال فترة الانتداب الفرنسي (1920-1943) التي رسمت حدود لبنان الحديث وأرسى نظامه السياسي. لطالما نظرت فرنسا إلى لبنان باعتباره ركيزة أساسية لنفوذها الثقافي (الفرنكوفونية) والسياسي في المشرق، وكنقطة ارتكاز في منطقة مضطربة. إن التخلي عن هذا الدور القيادي في وقت يعاني فيه لبنان من أزمة وجودية يُنظر إليه داخل دوائر السياسة الخارجية الفرنسية على أنه ليس مجرد فشل دبلوماسي، بل "فضيحة تاريخية"، كما وصفه رئيس الوزراء الفرنسي السابق دومينيك دو فيلبان، لأنه سيمثل تخلياً عن مسؤولية تاريخية وتنازلاً عن أحد آخر معاقل النفوذ الفرنسي المباشر في الشرق الأوسط.

❖ "مفارقة ماكرون": الدبلوماسية النشطة كتعويض عن الضعف الداخلي¹⁷

يطرح محللون من مؤسسات فكرية بارزة، مثل "كارنيغي للسلام الدولي"، مفهوم "مفارقة ماكرون" لوصف الديناميكية الحالية: رئيس يعاني من أزمة سياسية ومالية غير مسبقة في الداخل، لكنه في الوقت نفسه يسجّل نجاحات دبلوماسية ويحافظ على حضور دولي فاعل. وفقاً لهذا التحليل، تصبح السياسة الخارجية النشطة أداة لتعويض الضعف الداخلي وإبراز صورة فرنسا كقوة لا يمكن الاستغناء عنها على المسرح العالمي. إن تنظيم مؤتمرات دولية، وإطلاق مبادرات سلام،

¹⁶ <https://europrospects.eu/from-protector-to-bystander-understanding-frances-declining-influence-in-lebanon>

¹⁷ The Macron Paradox: Domestic Crisis, International Swagger,

<https://carnegieendowment.org/europe/strategic-europe/2024/12/the-macron-paradox-domestic-crisis-international-swagger?lang=en>

والقيام بزيارات رفيعة المستوى، كلها أنشطة تمنح فرنسا دورًا قياديًا وتأثيرًا دبلوماسيًا بتكلفة مالية مباشرة محدودة نسبيًا، خاصة عند مقارنتها بحجم العجز في الميزانية الفرنسية. وبهذا المعنى، فإن الانخراط في لبنان يخدم أجندة داخلية بقدر ما يخدم مصالح السياسة الخارجية.

❖ فجوة المصادقية: بين حجم الوعود وضآلة الموارد¹⁸

هنا تكمن المفارقة في أشد صورها وضوحًا. تعمل الدبلوماسية الفرنسية على مسارين متوازيين ولكنهما متناقضان: مسار دبلوماسي رفيع المستوى بقيادة قصر الإليزيه، يتميز بالوعود الكبيرة والمبادرات الطموحة؛ ومسار مالي وإنمائي مقيّد، تديره البيروقراطية ويخضع لضغوط الميزانية الهائلة. لقد أدّت الأزمة الداخلية إلى تضخيم المسار الأول (الحاجة إلى إظهار النجاح على الساحة الدولية) مع تقليص المسار الثاني بشكل حاد (تخفيضات ميزانية المساعدات).

تتجلى هذه الفجوة عند مقارنة الأرقام: الحكومة الفرنسية كانت تسعى لتمرير ميزانية تتضمن تخفيضات بقيمة 44 مليار يورو، وفي الوقت نفسه، فإن تعهدها المالي المباشر الأبرز للبنان هو في حدود 75 إلى 100 مليون يورو. هذا التفاوت الهائل يوضح أن القيمة الحقيقية لفرنسا ليست في قدرتها على تمويل إعادة الإعمار بنفسها، بل في قدرتها الدبلوماسية على حشد المانحين الآخرين الذين يمتلكون الملاعة المالية، مثل الولايات المتحدة ودول الخليج والمؤسسات الدولية. إن دور فرنسا يتحول تدريجيًا من دور "الممول" الرئيسي إلى دور "المنسق" أو "الوسيط". فالتخفيضات الجذرية في ميزانية المساعدة الإنمائية الرسمية (ODA) هي الدليل المادي على أن الالتزامات الدبلوماسية تصبح هشة عندما تتعارض مع الضرورات السياسية والمالية الداخلية، مما يثير تساؤلات مشروعة حول استدامة الدور الفرنسي على المدى الطويل.

-استقبال المبادرات الفرنسية بين الترحيب والتشكيك

لا يمكن قراءة المبادرات الفرنسية في فراغ، فاستقبالها في لبنان يتسم بالتعقيد ويعكس الانقسامات العميقة في المشهد السياسي والمجتمعي اللبناني. فبينما ترى الحكومة الجديدة في الدور الفرنسي شريان حياة وفرصة لاستعادة الشرعية الدولية، ينظر آخرون إليه بعين الشك، مستحضرين إرثًا من الوعود غير المنجزة والمخاوف على السيادة الوطنية.

❖ الترحيب الرسمي: "جوّ جديد" ونافذة أمل

على المستوى الرسمي، قوبلت المبادرات الفرنسية بترحيب حارّ من قبل القيادة اللبنانية الجديدة التي تولّت السلطة في أوائل عام 2025. فقد اعتبر رئيس الوزراء نواف سلام أن هناك "جوًّا جديدًا" و"ردود فعل عربية ودولية إيجابية" تجاه حكومته، مؤكدًا تواصله المستمر مع الجانب الفرنسي للتحضير لمؤتمر "الإعمار والتعافي". من جانبه، شكر الرئيس جوزيف عون الرئيس ماكرون على جهوده، واصفًا عقد مؤتمرات الدعم للجيش وإعادة الإعمار بأنه "خطوة حيوية" لتوفير

¹⁸ <https://ae.ambafrance.org/Lebanon-France-sends-emergency-humanitarian-aid-to-Lebanon>

- <https://www.pbs.org/newshour/world/lebanon-aid-conference-raised-1-billion-in-pledges-french-foreign-minister-says>

- <https://focus2030.org/France-reneges-on-its-Official-Development-Assistance-commitments>

البيئة الأمنية المناسبة للانتعاش الاقتصادي. بالنسبة لهذه الحكومة، لا يمثل الدعم الفرنسي مساعدة مادية محتملة فقط ، بل الأهم من ذلك، غطاءً سياسياً دولياً يعزز شرعيتها في الداخل والخارج.

❖ ذاكرة "سيدر": إرث الوعود غير المنجزة¹⁹

خلف هذا الترحيب الرسمي، تكمن ذاكرة جماعية مثقلة بخيبات الأمل من المبادرات الدولية السابقة. ويبرز مؤتمر "سيدر" (CEDRE) الذي عقد في باريس عام 2018 كمثال صارخ على ذلك. فعلى الرغم من أن المؤتمر نجح في حشد تعهدات بقروض ومنح تجاوزت 11 مليار دولار، بقيت هذه الأموال في إطار الوعود ولم يتم صرفها أبداً، بحجة فشل الحكومات اللبنانية المتعاقبة في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية التي كانت شرطاً أساسياً للحصول على التمويل.

هذا الإرث يخلق "أزمة ثقة" عميقة لدى شريحة واسعة من الخبراء والرأي العام اللبناني. فالتساؤل الذي يطرح نفسه بقوة هو: "ماذا يختلف مؤتمر اليوم عن مؤتمرات باريس السابقة؟ نفس السياسات والنهج نفسه والأشخاص أنفسهم!". هذا التشكيك ليس موجهاً لفرنسا وحدها، بل هو نابع من قناعة راسخة بأن الطبقة السياسية اللبنانية غير قادرة أو غير راغبة في إجراء الإصلاحات الحقيقية التي يطالب بها المجتمع الدولي، مما يجعل أي مؤتمر للمانحين مجرد تكرار لسيناريو مألوف.

❖ مخاوف المجتمع المدني: فعالية المساعدات والسيادة الوطنية²⁰

تذهب وجهات نظر المجتمع المدني والخبراء المستقلين إلى أبعد من ذلك، حيث تطرح أسئلة جوهرية حول طبيعة المساعدات الدولية وتأثيرها الفعلي. فهناك قلق متزايد من أن المساعدات، لم تساهم تاريخياً في حل الأزمة البنوية في لبنان، بل على العكس، ربما ساهمت في "إدامة الأنظمة غير المستدامة" من خلال توفير جرات مالية مؤقتة سمحت للنخبة السياسية بتجنب الإصلاحات المؤلمة.

كما يبرز جدل حاد حول آلية توزيع المساعدات. ففي حين يصرّ المانحون، بمن فيهم فرنسا، على تجاوز مؤسسات الدولة التي ينخرها الفساد وتوجيه الأموال مباشرة عبر المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني — وهو ما فعلته فرنسا بالفعل، حيث تم توجيه 72٪ من مساعدات وكالة التنمية الفرنسية (AFD) بين عامي 2020 و2022 إلى المنظمات غير الحكومية — يحذّر محللون من أن هذا النهج، على الرغم من ضرورته على المدى القصير، قد يؤدي على المدى الطويل

¹⁹ <https://www.aljazeera.com/economy/2020/5/12/lebanon-faces-painful-reforms-to-unlock-foreign-aid>

- مؤتمر سيدر - فرصة جديدة - أم - فساد/2018/9/23 <https://www.aljazeera.net/blogs/2018/9/23>

²⁰ How International Aid Can Do More Harm than Good,

<https://www.lse.ac.uk/ideas/Assets/Documents/updates/LSE-IDEAS-How-International-Aid-Can-Do-More-Harm-Than-Good.pdf>

- <https://www.thenewhumanitarian.org/opinion/2020/08/20/Lebanon-Beirut-explosion-aid-government>

- FRENCH STATE AID TO LEBANON SINCE 2020 ,

<https://www.ccomptes.fr/sites/default/files/2023-10/20230619-press-release-French-state-aid-to-lebanon-since-2020.pdf>

- Adopt a Ministry: How Foreign Aid Threatens Lebanon's Institutions,

<https://tcf.org/content/report/adopt-a-ministry-how-foreign-aid-threatens-lebanons-institutions>

- French intervention in Lebanon reveals colonial approach - Peoples Dispatch,

<https://peoplesdispatch.org/2020/10/07/frances-interventions-in-lebanon-reveals-colonial-approach/>

إلى مزيد من إضعاف الدولة وتآكل سيادتها، من خلال خلف "بيروقراطيات موازية" تعتمد في تمويلها وولاؤها على المانحين الأجانب بدلاً من الدولة اللبنانية.

وأخيراً، هناك تيار نقدي يرى في التدخل الفرنسي محاولة لفرض أجندة نيوليبرالية تحت غطاء المساعدات، ويعتبر أن الشروط التي تضعها باريس، مثل الرقابة على الحدود والتدقيق في حسابات المصرف المركزي، تخدم مصالح غربية وإسرائيلية أكثر مما تخدم مصالح الشعب اللبناني، واصفين هذا النهج بأنه "استعماري" في جوهره.

الخلاصة

يكشف التحليل أن الدور الفرنسي في لبنان بعد حرب 2024 يمثل مفارقة معقدة ومتعددة الأبعاد. فمن جهة، نجحت فرنسا، بفضل إرثها التاريخي ونشاطها الدبلوماسي، في تأكيد موقعها كلاعب مركزي ومنسق دولي لا غنى عنه في الأزمة اللبنانية. ومن جهة أخرى، فإن أزمته الداخلية العميقة، بشقيها المالي والسياسي، تلقي بظلال كثيفة من الشك على قدرتها على أن تكون الركيزة المالية المستدامة لعملية إعادة إعمار طويلة الأمد. فالقيمة المضافة الحقيقية لفرنسا في السياق الحالي لا تكمن في حجم الأموال التي يمكن أن تقدمها، والتي تبدو متواضعة أمام حجم احتياجاتها الداخلية، بل في رأسمالها الدبلوماسي وقدرتها على حشد الأطراف الدولية الأخرى وصياغة الأطر السياسية للمساعدات. لقد تحول دورها من "الممول" المحتمل إلى "المهندس" الدبلوماسي لعملية الإنقاذ، وهو دور يقوم على الإقناع والتنسيق أكثر من اعتماده على الملاعة المالية.

غير أن نجاح المبادرة الفرنسية مرتبط برهان مزدوج محفوف بالمخاطر: الأول قدرة النخبة السياسية اللبنانية على تجاوز انقساماتها وتنفيذ إصلاحات جذرية، وهو أمر أثبت التاريخ صعوبته. أما الرهان الثاني والأكثر أهمية، فهو على قدرة فرنسا ذاتها على معالجة أزمته السياسية والمالية الداخلية لإعادة بناء مصداقيتها كشريك دولي مستقر وموضع ثقة. فمصير الطموح الفرنسي في لبنان قد يكون مرتبطاً بقدرة "الطبيب العليل" على مداواة نفسه أولاً، إذ إن فاقد الشيء لا يعطيه، والدولة التي تكافح لإقرار ميزانيتها تواجه صعوبة في إقناع العالم بتمويل إعادة إعمار دولة أخرى. توضح التحليلات أن التحديات الاقتصادية الحادة التي تواجه فرنسا اليوم، رغم جذورها الهيكلية الممتدة عبر عقود، تتفاقم بفعل أزمة عميقة في الحوكمة السياسية. فالمسار المالي غير قابل للاستدامة، وإمكانات النمو ضعيفة، والنموذج الاجتماعي يبرز تحت ضغوط متزايدة. ومع أن مؤسسات دولية ووطنية موثوقة بها حدّدت بوضوح طريق التصحيح – عبر برنامج ضبط مالي متعدد السنوات يركّز على كفاءة الإنفاق، مقرون بإصلاحات هيكلية لتعزيز الإنتاجية والتنافسية – إلا أن العائق الأساسي يكمن في غياب القدرة السياسية على التنفيذ بفعل التشردم والاستقطاب.